● أخبار قصيرة

الاستخبارات الروسية: لندن تحاول حرف ترامب عن مسار التسوية عبر تشويه سمعته

أكدت الاستخبارات الروسية أن بريطانيا قد تحاول حرف دونالد ترامب عن مسار التسوية السلمية في أوكرانيا عبر تشويه سمعته.
وجاء في بيان جهاز الاستخبارات: «تتضمن الخطة، على وجه الخصوص، تقويض رغبة ترامب في التسوية السياسية عبر محاولة تشويه سمعته. وقد جرى إعداد خطط لإحياء ملفات كريستوفر ستيل الكاذبة، التي ادعى فيها العميل السابق في الاستخبارات البريطانية وجود علاقات بين رئيس البيت الأبيض وأفراد من عائلته مع أجهزة الاستخبارات السوفيتية والروسية».
كما أوضح جهاز الاستخبارات الخارجية؛ أن لندن تشعر بالقلق من أن الجهود الساعية إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاع في أوكرانيا، والتي يقودها ترامب، قد تفشل خططها المستمرة للاستفادة مالياً من استمرار الحرب الأوكرانية. ولذلك، أعد البريطانيون «خطة احتياطية» لهذا السيناريو.

أفغانستان: قتلى وجرحى في هجمات باكستانية على ولايات خوست وكونار وبكتيكا

قُتل ١٠ أشخاص على الأقل، بينهم ٩ أطفال، ليل الاثنين الثلاثاء، في ضربات باكستانية على أفغانستان، وفق ما أعلن الناطق باسم حكومة طالبان ذبيح الله مجاهد، وسط تصاعد التوترات بين الدولتين المتجاورتين.
وكتب مجاهد على صفحته في منصة «إكس»: «قصفت القوات الباكستانية منزل أحد المدنيين الليلة الماضية، قرابة منتصف الليل في ولاية خوست». وأشار إلى مقتل تسعة أطفال - ٥ صبيان و٤ فتيات وامرأة، متحدّثاً عن ضربات أخرى في ولايتي كونار وبكتيكا الحدوديتين، والتي أسفرت عن إصابة ٤ أشخاص. يأتي ذلك في وقتٍ يشهد البلدان توترات وهجمات متصاعدة وسط انهيار محادثات السلام بينهما، والتي جرت مطلع الشهر الجاري في إسطنبول.
وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، أعلنت حكومة أفغانستان؛ أنّ جولة المفاوضات التي جرت في مدينة إسطنبول بوساطة قطر وتركيا، بين أفغانستان وباكستان، قد انتهت من دون التوصّل إلى «حلّ قابل للتطبيق».

«الأغذية العالمي»: انعدام غير مسبوق للأمن الغذائي بشمال نيجيريا

حذر برنامج الأغذية العالمي من أن «تصاعد الهجمات وتدهور الاستقرار في شمال نيجيريا يتسبب بتفاقم حاد للأمن الغذائي»، متوقعاً أن «يصل عدد المتأثرين إلى ٣٥ مليون شخص في موسم الشح لعام ٢٠٢٦، الممتد من أيار حتى أيلول».
وأشارت المنظمة، في بيان، الثلاثاء، إلى أن «هذا الرقم يمثل أعلى مستوى يُسجل في نيجيريا منذ بدء رصد البيانات، والأعلى على مستوى القارة الإفريقية».
وفي ولاية بورنو، توقعت المنظمة أن يعاني ١٥ ألف شخص من «ظروف شبيهة بالمجاعة»، مع بلوغ مستوى انعدام الأمن الغذائي الدرجة الخامسة وفق التصنيف العالمي.

بين الحرب الرقمية وتآكل الشرعية الأكاديمية

حركة العقاب من أجل العدالة.. مكافآت على رؤوس العلماء الصهاينة أو عقول الاحتلال

الوفاق/ في خضم الحرب الصهيونية المستمرة على غزة، لم تعد المعركة مقتصرة على الميدان العسكري وحده، بل امتدت إلى الفضاء الرقمي والإعلامي. فقد ظهر موقع إلكتروني غامض يحمل اسم "حركة العقاب من أجل العدالة"، نشر قوائم تضم عشرات الأكاديميين والعلماء الصهاينة العاملين في الجامعات ومراكز البحوث، مرفقاً بصورهم وبياناتهم الشخصية، وعرض مكافآت مالية مقابل الوصول إليهم أو تعطيل نشاطهم. ورغم أن الموقع لم يستمر سوى ساعات قليلة قبل أن يُحظر، إلا أن أثره الإعلامي والسياسي كان كبيراً، إذ أحدث صدمة في الداخل الصهيوني وأثار نقاشاً دولياً حول دور الأكاديميين في آلة الحرب، وحول ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع هذه الأساليب.
هذا الحدث لم يكن مجرد «هجوم سيبراني» عابر، بل كشف عن تحولات أعمق في طبيعة الصراع: من مواجهة عسكرية تقليدية إلى حرب شاملة تشمل الإعلام، الأخلاق، والشرعية الأكاديمية. كما أنه أعاد إلى الواجهة سؤالاً أساسياً: لماذا يُعتبر استهداف الأكاديميين الصهاينة «تحريضاً على القتل»، بينما تمارس الولايات المتحدة الأسلوب نفسه منذ عقود تحت عنوان «مكافآت من أجل العدالة» وتعتبره عملاً مشروعاً؟

تفاصيل الموقع والصدمة الصهيونية

الموقع نشر ما سماه «أهداف خاصة»، تضمنت أسماء بارزة من أساتذة الكيمياء والفيزياء والهندسة والطب، بينهم رؤساء جامعات وشخصيات مرتبطة بالصناعات العسكرية. بعض الأسماء أُرفقت بصور جوازات سفر وتأشيرات، وأخرى بعناوين وهواتف. هذا الحجم من المعلومات الحساسة دفع الأجهزة الأمنية الصهيونية إلى التعامل مع الأمر كتهديد خطير، واستنفر الشاباك والموساد لحماية هؤلاء الباحثين، مع إصدار تحذيرات عاجلة بعدم نشر خطط سفرهم أو تحركاتهم.
بالنسبة لكيان العدو، لم يكن الخطر في مجرد نشر الأسماء، بل في كشف العلاقة العميقة بين الأكاديمي والجيش، وهو ما حاولت طويلاً إخفاءه خلف صورة «الجامعة المتقدمة» و«البحث العلمي المحايد». لذلك، فإن ظهور الموقع لم يُقرأ فقط كتهديد أمني، بل كضربة لصورة كيان العدو أمام الرأي العام العالمي، حيث بدا أن العلماء الذين يُقدَّمون عادة كرموز للتقدم هم في الواقع شركاء في آلة الحرب.

قوائم «الأهداف الخاصة»

الموقع المجهول نشر نصوصاً يتهم فيها علماء وأكاديميين صهاينة باستخدام العلم في خدمة آلة الحرب وقتل المدنيين، معلناً أنهم تلقوا تحذيرات سابقة ولم يتوقفوا عن أنشطتهم، ولذلك اعتبرهم «أهدافاً مشروعة». ودعا بشكلٍ مباشر جماعات مسلحة ومنظمات غير حكومية وحتى مواطنين صهاينة للمشاركة في معاقبة هؤلاء، مقابل مكافآت مالية متفاوتة.
ووفق صحيفة يديعوت أحرونوت، احتوى الموقع على تبويب بعنوان «أهداف خاصة» يضم أسماء وصور عشرات الباحثين البارزين في مجالات الكيمياء والفيزياء والهندسة والطب، بعضهم مرتبط بالصناعة الأمنية، مع تفاصيل شخصية مثل العناوين وأرقام الهواتف، وأحياناً صور لجوازات سفر وتأشيرات. القائمة شملت شخصيات معروفة مثل داني حاييموفيتش رئيس جامعة بن غوريون، والفيزيائي النووي إليعازر رابينوفيتش، إضافة إلى شيكما بريسلر من معهد وايزمان.
كما عرض الموقع مبالغ مالية تبدأ من بضعة آلاف مقابل أعمال تخريبية، وتصل إلى مئة ألف دولار مقابل اغتيال بعض الأسماء، فيما أضاف مئات الأكاديميين والطلاب إلى قائمة موسعة بأسعار موحدة تبلغ خمسين ألف دولار لكل منهم.

الأكاديميون كجزء من المنظومة العسكرية

منذ عقود، تلعب الجامعات الصهيونية دوراً محورياً في دعم الجيش عبر تطوير التكنولوجيا العسكرية. فمشاريع الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، وأنظمة المراقبة، كلها نتاج تعاون وثيق بين المختبرات الأكاديمية والمؤسسة العسكرية. الباحثة الصهيونية مايا ويند أكدت أن الجامعات «تساهم بعمق في ترسيخ المشروع الاستعماري الصهيوني»، وأنها ليست مؤسسات محايدة كما يُروّج لها. هذا يعني؛ أن الأكاديمي الصهيوني ليس مجرد باحث في مختبر، بل شريك في صناعة أدوات القتل التي تُستخدم ضد المدنيين في غزة ولبنان. لذلك، فإن وضع أسمائهم في واجهة الاتهام يعكس إدراكاً متزايداً لدورهم الحقيقي في الحرب. وهو ما يفسر القلق الصهيوني من أن يتحول هذا النقاش إلى حملات دولية أوسع تستهدف العلماء، وتضعهم في خانة المسؤولية الأخلاقية عن الجرائم المرتكبة.

يخشى كيان العدو أن يشكّل ظهور الموقع بداية لحملات دولية تستهدف الساسة والعسكريين والعلماء معاً، ما يهدد صورته كدولة متقدمة مزعومة، ويضعف قدرته على تبرير شرعية مؤسساته الأكاديمية

المقارنة مع برنامج «مكافآت من أجل العدالة»

الجدل الحقيقي الذي أثاره الموقع يتجاوز مسألة التهديد المباشر، ليطرح سؤالاً أساسياً: لماذا يُعتبر هذا السلوك «تحريضاً على القتل» عندما يطال صهاينة، بينما تمارسه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٤ تحت عنوان «مكافآت من أجل العدالة»؟
هذا البرنامج الأميركي ينشر صور وأسماء ومعلومات شخصية لأفراد تعتبرهم واشنطن مطلوبين، غالباً دون أي إدانة قضائية، ويعرض مكافآت تصل إلى ١٠ ملايين دولار لمن يساعد في الوصول إليهم أو قتلهم. في السنوات الماضية، استُخدم هذا الأسلوب ضد شخصيات من حركات المقاومة، عبر لوحات إعلانية وصفحات السفارات الأميركية وإعلانات ممولة على مواقع التواصل. ورغم ذلك، لم يُعتبر هذا «تحريضاً»، بل جزءاً من «الدبلوماسية الأمنية».
هذا التناقض يكشف احتكاراً غربياً لمفهوم الشرعية: ما يفعله الأميركيون يُصنّف حماية للأمن القومي، وما يفعله آخرون رداً على المجازر يصبح «إرهاباً». وهنا يظهر البعد السياسي العميق: الشرعية ليست مفهوماً ثابتاً، بل أداة تُستخدم لتبرير أفعال طرف ونزع الشرعية عن أفعال الطرف الآخر.

الأثر الإعلامي والسياسي

ظهور الموقع أحدث ضجة غير مسبوقة في الداخل الصهيوني. الإعلام المحلي وصفه بأنه «تصعيد خطير»، بينما المسؤولون الأمنيون اعتبروه تهديداً يستدعي تدخلاً عاجلاً. لكن بعيداً عن الخطاب الرسمي، يدرك الصهاينة أن المشكلة الحقيقية تكمن في الصورة التي بدأ العالم يراها: الأكاديميون ليسوا مجرد باحثين، بل شركاء في صناعة السلاح.
هذا التحول الإعلامي يضع كيان العدو أمام تحدٍ جديد: كيف يحافظ على صورته كدولة «ديمقراطية متقدمة» مزعومة بينما تُكشف أدوار جامعاته في دعم آلة الحرب؟ وكيف يمكنه إقناع العالم بأن استهداف العلماء غير مشروع، بينما هو نفسه يستهدف شخصيات في الخارج عبر اغتيالات أو عبر برامج مشابهة لما فعله الموقع؟

البعد الأخلاقي والقانوني

القضية تطرح سؤالاً أخلاقياً معقداً: هل استهداف الأكاديميين مشروع؟ من ناحية، يُفترض أن الباحثين يعملون في مجالات علمية محايدة. لكن عندما تتحول هذه الأبحاث إلى أدوات قتل، يصبح السؤال أكثر صعوبة. هل يمكن اعتبارهم أبرياء؟ أم أنهم شركاء في الجرائم؟
القانون الدولي لا يقدم إجابة واضحة، لكنه يميز بين المدنيين والمقاتلين؛ القضية هنا أن الأكاديميين الصهاينة مدنيون شكلياً، لكنهم يعملون في خدمة الجيش. وهذا ما يجعل النقاش أكثر إلحاحاً، ويفتح الباب أمام إعادة تعريف دور الأكاديميا في زمن الحرب.

تآكل الصورة الأكاديمية الصهيونية

يخشى كيان العدو أن يؤدي ظهور هذا الموقع إلى فتح الباب أمام حملات دولية أوسع، تستهدف ليس فقط الساسة والعسكريين، بل أيضاً العلماء الذين يصنعون التكنولوجيا المستخدمة في الحروب. إذا حدث ذلك، فإن صورته كدولة متقدمة ستتآكل أكثر، وسيصبح من الصعب عليه الدفاع عن شرعية مؤسساته الأكاديمية.
كما أن هذا الحدث قد يشجع أطرافاً أخرى على استخدام الأسلوب نفسه، سواء في العالم العربي أو الإسلامي، ما يعني أن الحرب الإعلامية ستتوسع، وأن الأكاديميين سيصبحون جزءاً من ساحة الصراع، لا مجرد مراقبين.
هذا ولم يكن ظهور موقع «حركة العقاب من أجل العدالة» مجرد حادثة عابرة، بل مؤشر على تحولات أعمق في النقاش الدولي حول كيان العدو. فهو كشف التناقض بين رفض الغرب لأساليب استهداف الصهاينة واعتبارها «إرهاباً»، وبين ممارسته نفس الأسلوب تحت عنوان «مكافآت من أجل العدالة». كما أظهر الدور الخفي للأكاديميين الصهاينة في دعم آلة الحرب، وفتح الباب أمام مساءلة أخلاقية أوسع.
في النهاية، يبقى السؤال: هل يستطيع كيان العدو الحفاظ على صورته الأكاديمية المحايدة، أم أن الحرب على غزة ستجعل من علمائه جزءاً من قائمة الاتهام العالمية؟

فنزويلا ترفض إدراج واشنطن «كارتيل الشمس» في قائمة الإرهاب

الوفاق/ رفضت فنزويلا، الاثنين، إدراج الولايات المتحدة عصابة يُشتبه بتهريبها المخدرات في قائمتها للمنظمات «الإرهابية»، معتبرةً أن الخطوة «كذبة سخيفة» في ظل حشد الجيش الأميركي قواته في البحر الكاريبي.
وقالت الخارجية الفنزويلية إن كاراكاس «ترفض بشكل قاطع وحازم وتام الكذبة الجديدة والسخيفة الصادرة عن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو الذي يصنّف كاريل الشمس المفترض على أنه منظمة إرهابية... لتبرير تدخل غير شرعي وغير قانوني ضد فنزويلا».
وصنّفت واشنطن أمس رسمياً «كارتيل دي لوس سوليس» (كارتيل الشمس) على أنه «منظمة إرهابية أجنبية»، ما يفسح المجال لضغوط عسكرية أميركية جديدة على الرئيس نيكولاس مادورو.
وتفيد إدارة دونالد ترامب بأن مادورو يدير الكارتيل الذي لا يُعرف عنه الكثير، لكن لم يتم إعلان أي دليل على ذلك.
وسيقوم رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، دان كين، بزيارة لترينيداد وتوباغو، الحليفة للولايات المتحدة والواقعة على مسافة أميال قليلة من فنزويلا، وقد استضافت أخيراً قوات أميركية لإجراء تدريبات.
وذكرت السفارة الأميركية: أن زيارة رئيس هيئة الأركان المشتركة ستركز على «مكافحة الاتجار غير المشروع والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية».
ونشرت الولايات المتحدة أكبر حاملة طائرات في العالم وقوات أخرى في مياه الكاريبي كجزء من حملة تدّعي إدارة ترامب أنها لمكافحة المخدرات. لكنّ مسؤولين في كاراكاس يشتبهون في أن الولايات المتحدة تتحرّك للإطاحة بمادورو.
وفي ظل الحضور العسكري الكبير في الكاريبي حالياً، بما في ذلك نشر حاملة الطائرات، سيوفر تصنيف العصابة على أنها «منظمة إرهابية أجنبية» غطاءً قانونياً لتكثيف الضغوط العسكرية على السلطات الفنزويلية.